

Distr.: General
7 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من حملة اليوبيل، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150113 140113 12-63440X (A)



بيان

كان لدى السيدة سونغ وزوجها السيد كياو بينغان طفلان يرزقان، عندما اكتشفت أنها حبلى بطفل ثالث. وفي الشهر السادس من حملها ألقى موظفون تابعون لجهاز تنظيم الأسرة القبض عليها في منزلها وقاموا بنقلها إلى مستشفى يقع على بُعد ١٠٠ كيلومتراً. وفي المستشفى جردوها من هاتفها المحمول وملابسها وحصلوا منها على بصماتها بوضع إصبعها في محبرة ثم أرغموها على طبع هذه البصمات على نموذج توافق بموجبه على إجهاضها. وبعد تقييد حركتها حقنها الأطباء بمواد سامة أدخلوها عن طريق معدتها حتى رأس جنينها غير الوليد. وظلت السيدة سونغ راقدة وحدها في المستشفى لمدة ثلاثة أيام حتى انتهت في نهاية المطاف من ولادة جنينها المجهرض. وعندما سرب السيد كياو هذه الرواية لوسائل الإعلام الأجنبية جرى ترصيتها بتعويض مالي. ومع ذلك لم يوقع على أي من الموظفين العموميين أي جزاء على ما بدر منهم من تصرفات في هذه الحادثة. وخلافاً لما تقدمه الصين من تأكيدات، فإن هناك دلائل زاحرة على أن قصة السيدة سونغ لا تمثل خروجاً عن المألوف، وأنها ليست سوى واحدة من بشاعات الإجهاض الإجباري الكثيرة. وقد أفاض الإعلام الأمريكي والدولي في إبراز هذه القصص وقصص كثيرة غيرها.

وتتطوي الحملة الدعائية المتزمّة التي تشنها الصين على عقوبات مالية صارمة وتبعات مادية أخرى كعقاب على إنجاب طفل دون الحصول على إذن. ومثل هذه الممارسات والسياسات والأنماط المتسمة بالقسوة مهينة ولا إنسانية للمرأة والطفل والأسرة، وتتسبب في إيقاع قدر هائل من الأذى والظلم وتشكل جرائم ضد الإنسانية. كذلك تتوارد أنباء عديدة تفيد بأنه على نحو ما حدث للسيدة سونغ، يجري اختطاف نساء من بيوتهن ويُرغمن على الخضوع للإجهاض ولعمليات التعقيم التي تفرضها الحكومة عليهن. وقد حدثت جميع هذه الانتهاكات ولا تزال تحدث في الصين إعمالاً لسياسة الطفل الواحد التي تطبق فيها رسمياً. ولا تذكر قوانين تنظيم الأسرة في الصين الإجهاض الجبري صراحةً لكن مؤدى سياسة الطفل الواحد التي تفرضها الصين قسراً يعني - سواء عن قصد أو عن غير قصد - إجبار النساء على اللجوء إلى الإجهاض عندما لا تكن قادرات على تحمل تبعات إنجاب طفل ثانٍ.

ورغم أن القانون في الصين لا يقر هذه الممارسة، فإنها ممارسة مسكوت عنها بشكل واضح. فموجب المادة ٢٠ من سياسة تنظيم الأسرة في الصين، يتعين على الأزواج الذين يكونون في سن الإنجاب أن يعتمدوا إلى استخدام أساليب منع الحمل وأن "يقبلوا بالأساليب المفضلة لتنظيم الأسرة". من هنا، ولأن الإجهاض لم يُستثن كوسيلة لتنظيم الأسرة، يمكن أن

يُفهم من ذلك أنه مشمول “بالأساليب المفضلة لتنظيم الأسرة” وقد يجري من ثم تشجيعه كوسيلة لضبط النسل.

وتنص المادة ٤١ من سياسة تنظيم الأسرة على أن المواطنين الذين يخالفون سياسة الطفل الواحد يخضعون للغرامة. وعادة ما يكون مبلغ هذه الغرامة التي تسمى “تكاليف التنشئة الاجتماعية” بقيمة تتراوح بين ٣ و ١٠ أمثال متوسط الأجر السنوي في شنغهاي، وهو ما يعني أنها فوق طاقة احتمال غالبية الأزواج. وعلى نحو ما يزعم به، فإن هذه السياسة تخلق “مناخاً لعدم الثقة بين موظفي تنظيم الأسرة الذين يعملون في ظل أهداف صارمة لضبط النسل - والأزواج الذين لا يكون بمقدورهم تحمّل الغرامات التي تفرضها السلطات المحلية”. ويؤدي اقتران هذه الحالة بكون أن قوانين الأسرة لا تتضمن صراحة حظر الإجهاض كوسيلة لضبط النسل، إلى تهينة أجواء يُمنح فيها الموظفون الرسميون حوافز لإجبار النساء على الخضوع لعمليات الإجهاض.

ومثل هذه المناخات القسرية تمثل انتهاكاً للقانون الدولي. فبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يشير بوضوح إلى أنه “لا يجوز بأي حال تشجيع الإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة”.

وعلاوة على ذلك يشكل النص على استخدام وسائل منع الحمل - على نحو ما يرد في سياسة تنظيم الأسرة في الصين - انتهاكاً للمادة ١٦ (هـ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تمنح الرجال والنساء “نفس الحقوق في أن يقرروا بحرية وبشعور من المسؤولية عدد أطفالهم والفترة بين إنجاب وآخر”.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٢ اعتمد البرلمان الأوروبي قراراً بشأن فضيحة الإجهاض الإجباري في الصين، جاء في أعقاب ما نُشر عن الإجهاض الإجباري في فينغ جينامي. وفي هذا القرار قام الاتحاد الأوروبي في جملة أمور بتوجيه إدانة شديدة لعمليات الإجهاض الإجباري التي يجريها موظفو تنظيم الأسرة في الصين؛ وحث الحكومة الصينية على إجراء مراجعة لسياسة تنظيم الأسرة لكي تستبعد منها أي عناصر تنطوي على الإضرار والقسر؛ ودعا الجماعة الأوروبية أن تضع مسألة الإجهاض الإجباري والتعقيم الإجباري على جدول أعمال الحوار المقبل عن حقوق الإنسان بين الاتحاد الأوروبي والصين؛ وأعرب عن قلقه إزاء الاختلال الجنساني وما ترتب عليه من زيادة في معدلات الدعارة القسرية والاتجار بالبشر، وطلب من الجماعة أن تتأكد من أن الاتحاد الأوروبي لا يقدم التمويل لأي منظمة أو كيان تكون له صلة مباشرة أو غير مباشرة بسياسات التنظيم القسري للأسرة.

وبخلاف هذا القرار المتخذ مؤخراً من جانب الاتحاد الأوروبي، لا يبدو أن هناك بلداً أو منظمة عالمية كبيرة راغبة في إبداء إدانة علنية للإجهاض الإجباري في الصين، رغم قيام مؤشرات عديدة على أن سياسات الصين يمكن، وعن حق، أن تُعتبر سياسات “مهيمنة ولا إنسانية”. بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

لكن أصوات الاحتجاج الشديدة حتى من داخل الصين – باتت تقابل بالاعتراض سياسة الطفل الواحد. وفي تموز/يوليه قامت مجموعة من المسؤولين الصينيين البارزين بتوجيه رسالة مفتوحة حاججوا فيها بأن قانون تنظيم الأسرة في الصين لا يتماشى مع ما تبديه الصين من احترام متزايد لحقوق الإنسان أو مع ضرورات وجود تنمية اقتصادية مستدامة. “ولاحظوا أن سياسة الطفل الواحد سياسة غير رشيدة من المنظور الاقتصادي، وسياسة معنة في عدم الرشادة من منظور حقوق الإنسان”. وإضافة إلى ذلك، وجّه تشين غوانغ تشينغ، الناشط الصيني في مجال حقوق الإنسان اتهامات إلى الصين بالتقاعس عن تحمّل التزاماتها بموجب القانون الدولي.

ولا بد من أن تكون هناك إدانة عالمية لممارسة الإجهاض الإجباري كونها غير مناصرة لا للحياة ولا للمرأة. فالإجهاض الإجباري والتعقيم الإجباري يحكم تعريفهما لا يأخذان بعين الاعتبار أي مجال للاختيار يتاح للمرأة. وحتى مؤيدو الإجهاض أنفسهم باتوا يعربون عن رفضهم للإجهاض الإجباري في أعقاب الضغوط الشعبية التي مورست في الآونة الأخيرة.

وعلى سبيل المثال، أعرب الاتحاد الأمريكي لتنظيم الأسرة عن معارضته للسياسات والممارسات الإنجابية القسرية وغير الإنسانية التي تطبق في الصين. بما فيها سياسة الطفل الواحد والممارسات غير القانونية للإجهاض الإجباري والضبط القسري للنسل التي أفيد عن وجودها في بعض المحليات، حسبما تكشف مع انتقال الناشط تشين غوانغ تشينغ إلى الولايات المتحدة الأمريكية وارتباط ذلك بلفت انتباه العالم إلى ويلات السياسات الإنجابية القسرية.

وبالرغم مما أفادت به بعض التقارير الصحفية الأخيرة من أن الصين على وشك التخلي عن سياسة الطفل الواحد، تود حملة اليوبيل أن تحذّر المجتمع الدولي من أن مثل هذا الاستنتاج سابق لأوانه. فقد أصدرت المؤسسة الصينية لبحوث التنمية مؤخراً تقريراً توصي فيه بأن تنتقل الصين تدريجياً، على مدى السنوات الثلاث المقبلة إلى سياسة الطفلين، وأن يكون الهدف هو وقف جميع القيود المفروضة على النسل بحلول عام ٢٠٢٠. غير أن تقرير

المؤسسة لا يدعم الاستنتاج بأن الصين سوف "تتخلى" عن سياسة الطفل الواحد وذلك للأسباب التالية: (أ) أن الحزب الشيوعي الصيني لم يعتمد توصيات هذه المؤسسة كما أنه ليس مطلوباً منه أن يفعل ذلك؛ (ب) أن العمل بسياسة الطفلين لن ينهي الإجهاض الإجباري؛ (ج) أن العمل بسياسة الطفلين لن ينهي سياسة "القتل على أساس نوع الجنس"؛ (د) أن الحزب الشيوعي الصيني أدخل تعديلات دورية على سياسة الطفل الواحد خلال تاريخها الممتد ثلاثين عاماً، غير أن طابع القهر الذي تتسم به في جوهرها لا يزال هو هو دون تغيير.

وتعتقد حملة اليوبييل أن سياسة الصين للإجهاض الإجباري والتعقيم الإجباري وفرض الغرامات الباهظة والاستخدام المفرط لقوات الشرطة، فضلاً عن العنف المرتكب على وجه العموم بحق المرأة والطفل، يتطلب من لجنة وضع المرأة إجراء تمحيص كامل له وإصدار إدانة بشأنه في نهاية المطاف باعتباره انتهاكاً لكل حق من حقوق الإنسان التي يتعين على الأمم المتحدة أن تقف دفاعاً عنها. وترى الحملة أن النساء والأطفال في الصين ليسوا بمنأى من العنف ما بقي لهذه السياسة الشنعاء وجود.

التوصيات

وتحقيقاً لهذه الغاية تتقدم حملة اليوبييل إلى اللجنة بالتوصيات التالية:

- توجيه إدانة رسمية لعمليات الإجهاض الإجباري باعتباره عنفاً ضد المرأة والجنين؛
- تشجيع المنظمات غير الحكومية العاملة في الصين على الإبلاغ عن حالات الإجهاض الإجباري وغيره من أشكال الإساءة وإفادة وسائل الإعلام والموظفين الدوليين بها؛
- حث الصين على أن تنهي ليس فقط ممارستي الإجهاض الإجباري والتعقيم الإجباري، بل أيضاً بحمل سياسة الطفل الواحد التي تهيئ أجواء القسر وتشجع على وجودها، وتنتهك القانون الدولي ولا تنطوي على أي معنى اقتصادي أو ديمغرافي؛
- تشجيع تقديم المساعدة الإنسانية والتعويضات للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف مباشرة أو بشكل غير مباشر، جراء تطبيق سياسة الطفل الواحد في الصين.